

الموضوع: الاتفاقية الموحدة بين البنوك السعودية لبيع السلع على عملاء الخزينة المرفقات: ٨

قرار الهيئة الشرعية رقم (١٣/ج)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها التاسع بعد الأربعمئة المنعقد يوم الاثنين ١٤/٥/١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٥/١٩م. في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك قد اطلعت على "الاتفاقية الموحدة بين البنوك السعودية لبيع السلع على عملاء الخزينة" المرفوعة من مجموعة إدارة المنتجات، وبعد المداولة والمناقشة ودراسة الاتفاقية، قررت الهيئة إجازتها حسب الصيغة المرفقة بهذا القرار، والموقع عليها. مع جواز استمرار العمل وتطبيق الاتفاقيات المجازة بالقرار (١١) وملحقاته، والقرار (١٣)، مع التأكيد على أهمية الالتزام بالضوابط التي نص عليها القرار (١١) والقرار (١٣) عند تطبيق هذه الاتفاقية.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)

بسم الله الرحمن الرحيم
اتفاقية بيع سلع على عملاء الخزينة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى اله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:
فقد أبرمت هذه الاتفاقية في يوم..... من شهر..... من عام..... بين كل من :
(١)..... ويشار إليه فيما بعد بـ (الطرف الأول).

(٢)..... وعنوانها..... ويشار إليه فيما بعد بـ (الطرف الثاني) .
(ويشار إليهما معا بـ (الطرفين)) .

وتم الاتفاق بين الطرفين المذكورين - وهما بأهليتهما المعتبرة شرعاً - على الآتي:

(١) الغرض والتعريفات

١/١ الغرض:

تنظم هذه الاتفاقية الشروط والأحكام التي بموجبها يتفق الطرفان من وقت لآخر على الدخول في عمليات شراء الطرف الثاني سلعا من الطرف الأول بضمن مؤجل، ثم إن رغب الطرف الثاني بيعها في السوق عن طريق الطرف الأول فإن الطرف الأول يبيعها له وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

٢/١ التعريفات:

في هذه الاتفاقية وما لم يقتض السياق معنى آخر، يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني الموضحة قرين كل منها .
"يوم العمل"

هو اليوم (عدا السبت والأحد) الذي تعمل فيه المصارف في الرياض، ولندن، ونيويورك.

"السلع"

تعني السلع المباح تداولها شرعاً بما في ذلك المعادن عدا الذهب والفضة .

"تاريخ التسليم"

يعني تاريخ تسليم السلعة للطرف الثاني. (ويكون بعد يومي عمل غالباً، وهو ما يسمى عرفاً: spot).

"تاريخ السداد"

يعني التاريخ الذي يتم فيه سداد إجمالي الثمن للطرف الأول.

"مستندات التعيين"

تعني أي مستند معتد به يحمل رقم السلعة وجميع بياناتها، مثل:

■ Holding Certificates شهادات الحجز

■ قائمة بأرقام شهادات التعيين List of Warrants

■ Bills of Lading بوالص الشحن

■ Warehouse Receipts شهادات أو إيصالات التخزين

"ثمن الشراء"

يعني المبلغ الواجب دفعه من قبل الطرف الثاني بشأن أي علاقة بيع سلع.

"ثمن البيع"

يعني ثمن شراء الطرف الأول للسلعة بمجرد ما أي مصاريف أو عمولات.

"قبول الطرف الثاني"

يعني القبول الصادر من الطرف الثاني وفق النسخة الواردة في الملحق الثالث.

"إيجاب الطرف الأول"

يعني الإيجاب الصادر من الطرف الأول وفق الصيغة الواردة في الملحق الثاني.

"عملية بيع"

تعني أي تعاقدين بين الطرفين بموجب الإيجاب من الطرف الأول وفق الملحق الثاني، والقبول من الطرف الثاني وفق الملحق الثالث.

٣/١ الإشارات إلى المواد والملحقات هي إشارات لمواد وملحقات هذه الاتفاقية.

٤/١ عناوين البنود الواردة في هذه الاتفاقية أوردت بغرض الإشارة إلى مواد تلك البنود ويتعين إجمالها عند تفسير هذه الاتفاقية.

٢-التنفيذ :

٢-١ في حال رغبة أحد الطرفين في الدخول في أي "عملية بيع" فعليه أن يطلب ذلك من الطرف الآخر كتابة، أو عبر الهاتف أو عن طريق الفاكس أو التلكس أو عن طريق أي وسيلة اتصال أخرى يتفق عليها الطرفان، كل ذلك وفق الصيغة الواردة في الملحق الأول.

٢-٢ في حال استعداد الطرف الأول ورغبته في البيع على الطرف الثاني، فإنه يصدر إيجابه ببيع سلع بملكها ومتعينة له وقابلة للتسليم على الطرف الثاني بتعبئة نموذج "إيجاب البائع" الملحق الثاني وإرساله للطرف الثاني كتابة أو عن طريق الفاكس أو التلكس، أو أي وسيلة أخرى معتبرة يتفق عليها الطرفان، أو يصدر ذلك الإيجاب بالهاتف بشرط أن تكون المكالمات مسجلة، وأن تتضمن المكالمات الهاتفية محتوى الملحق الثاني؛ ويعد هذا إيجاباً من الطرف الأول، وعلى الطرف الأول أن يرفق مع إيجابه نسخة من مستندات التعيين لتسليم أو يرسلها عند إصدار الإيجاب إن كان الإيجاب، بالهاتف، على أن يتسلم الطرف الثاني -في كل الأحوال- تلك النسخة من المستندات قبل إصدار قبوله.

٢-٣ في حال قبول الطرف الثاني لإيجاب "الطرف الأول يرسل الطرف الثاني للطرف الأول نموذج "قبول المشتري" الملحق الثالث عن طريق الفاكس أو التلكس، أو أي وسيلة أخرى معتبرة يتفق عليها الطرفان، أو يبلغه ذلك القبول بالهاتف بشرط أن تكون المكالمات مسجلة وأن تتضمن المكالمات الهاتفية محتوى الملحق الثالث، ويعد هذا قبولاً من الطرف الثاني، وعند تسلم الطرف الأول لذلك القبول تكون "عملية بيع" قد أبرمت بين الطرفين بذلك الإيجاب، والقبول وفقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية وملحقاتها.

٢-٤ إذا كان إيجاب الطرف الأول وقبول الطرف الثاني أو أحدهما قد تم عن طريق الهاتف فعلى من استخدم الهاتف -بأسرع ما يمكن عملياً - إرسال نموذج " تأكيد إيجاب البائع" الملحق الرابع إن كان المستخدم للهاتف هو الطرف الأول، ونموذج "تأكيد قبول المشتري" الملحق الخامس إن كان المستخدم للهاتف هو الطرف الثاني، وذلك لتأكيد الشروط والأحكام المتفق عليها عبر الهاتف.

٢-٥ بمجرد قبول الطرف الثاني تنتقل إليه ملكية السلع المباعة بحقوقها ومخاطر أسعارها.

٢-٦ إذا تمت "عملية بيع" فللطرف الثاني حق الاحتفاظ بالسلع في مكانها، أو تسلمها من مكانها، وله أن يوكل الطرف الأول في بيعها في السوق.

٢-٧ في حال رغبة الطرف الثاني في الاحتفاظ بالسلع في مكانها أو تسلمها من مكانها فيتم ذلك وفقاً لما يأتي:

(أ) يلتزم الطرف الثاني أن يبين رغبته تلك في قبوله في نموذج "قبول المشتري".

(ب) يلتزم الطرف الأول أن يتسلم للطرف الثاني أصول مستندات التعيين -إذا طلب منه ذلك-.

(ج) يقوم الطرف الأول بإرسال أمر تسليم للمورد بالصيغة الواردة في الملحق السابع لتسجيل السلعة باسم الطرف

الثاني، و يرسل للطرف الثاني نسخة منه.

٢-٨ يلتزم الطرف الأول أن يقوم -من حين تسلمه لقبول الطرف الثاني- بالإجراءات اللازمة لتمكين الطرف الثاني من تسلم السلع، ويتم تسليم السلع في مكانها؛ وفقاً للإجراءات المعتبرة في ذلك.

٢-٩ يلتزم الطرف الثاني عند رغبته في الاحتفاظ بالسلعة في مكانها أو تسلمها في تاريخ التسليم بدفع كل مصاريف التخزين والتأمين ونحو ذلك من المصاريف المترتبة على السلع بعد تاريخ التسليم، وإذا بلغت تلك المصاريف مبلغاً مساوياً لقيمة السلع أو يزيد، ولم يمكن استيفاء هذه المصاريف من حساب الطرف الثاني فإن للطرف الأول أن يبيع السلع أو جزءاً منها ليستوفي تلك المصاريف.

٢-١٠ في حال رغبة الطرف الثاني في بيع السلع في السوق عن طريق الطرف الأول، فيتم ذلك وفقاً لما يأتي:

(أ) يلتزم الطرف الثاني أن يبين في قبوله "قبول المشتري" رغبته في بيع السلع وعدم الاحتفاظ بها.

(ب) يلتزم الطرف الثاني بإبلاغ الطرف الأول بتعبئة نموذج "توكيل بالبيع" بالصيغة الواردة في الملحق السادس، أو بإحدى

الوسائل الآتية: بالهاتف بشرط أن تكون المكالمات مسجلة، أو بالبريد الإلكتروني، أو بالسويقت، أو بنظام إبرام الصفقات الآلي؛ على أن

تتضمن هذه الوسائل الأربع محتوى الملحق السادس، وحينئذ يعد هذا توكيلاً من الطرف الثاني للطرف الأول بالبيع.

(ج) يتحمل الطرف الأول سداد ثمن السلعة للطرف الثاني عند عدم قدرة الطرف الأول على قبض ثمن السلعة من مشتريها بسبب تسليمه للسلعة قبل قبض الثمن.

١١-٢ في تاريخ السداد يجب على الطرف الثاني أن يكون قد دفع ثمن البيع وفقاً لتعليمات السداد المبينة في نموذج "إيجاب البائع" الملحق الثاني.

١٢-٢ لا تعد هذه الاتفاقية ملزمة لأي من الطرفين للدخول في أي "عملية بيع".

٣- الإقرارات والالتزامات :

١-٣ قرر والتزم كل طرف للطرف الآخر بما يأتي:

- (أ) أنه يملك الأهلية المعتبرة شرعاً ونظاماً للدخول في هذه الاتفاقية وفي أي "عملية بيع" مزمع إبرامها بموجب هذه الاتفاقية.
- (ب) أن قيامه بهذه الاتفاقية وكل وثيقة تُسلم بمقتضى هذه الاتفاقية ستكون صادرة بموجب تفويض نظامي مؤكد منه.
- (ج) أن كل "عملية بيع" يتم الدخول فيها بموجب هذه الاتفاقية فإن تلك العملية ومعها هذه الاتفاقية ستكون ملزمة له رقابلة للتنفيذ، وأنها لا تتعارض ولن تتعارض مع أي شروط أو اتفاقيات يكون طرفاً فيها.
- (د) أنه أمن جميع التفويضات والتصديقات والرخص والموافقات المطلوبة لتمكينه من القيام بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية بشكل نظامي، وأنه سيؤمن ما ذكر إذا طلب منه ذلك في أي وقت.

٢-٣ قرر الطرف الأول أن السلع مملوكة له وأنها متعينة عند بيعها على الطرف الثاني بموجب مستندات التعيين للسلع، وأنه ليس على السلع أي حقوق أو التزامات تمنع التصرف فيها. وبذلك فإن الطرف الأول يتحمل أي مسؤولية أو أي تكاليف أو أضرار تلحق الطرف الثاني نتيجة عدم ملكية الطرف الأول للسلع أو عدم التعيين أو عدم صحة ذلك التعيين أو الخطأ فيه لأي سبب كان أو تكرار أرقام السلع المباعة في العملية الواحدة أو ظهور أي حقوق أو التزامات تمنع التصرف فيها. و التزم الطرف الأول بإرسال مستندات التعيين للطرف الثاني عند الطلب.

٣-٣ تسري جميع الإقرارات والتعهدات الواردة في المادة (١-٣) على أي "عملية بيع" تنشأ بين الطرفين.

٤- الدفعات والمصاريف:

- ١-٤ المبالغ التي يجب على الطرف الثاني دفعها بموجب هذه الاتفاقية للطرف الأول، وبموجب كل "عملية بيع" يجب أن تدفع دون مقاصة، أو حجز أو دعوى مضادة كما يجب ألا تتأثر بأي ضريبة أو أي حسم آخر على الطرف الثاني مهما كان نوعه، وفي حال الحسم على الطرف الثاني لأي سبب فإنه يجب على الطرف الثاني أن يدفع للطرف الأول المبالغ المستحقة كأن الحسم لم يكن.
- ٢-٤ إذا وافق تاريخ استحقاق الثمن يوماً ليس يوم عمل فإن تسليم الثمن يكون في أول يوم عمل لاحق لذلك التاريخ وبدون أي تغيير في قيمة المبلغ المستحق.

٣-٤ وافق الطرف الثاني أن يدفع عند الطلب كل التكاليف والمصروفات (بما في ذلك الأتعاب القانونية) التي تكبدها الطرف الأول؛ للحصول على حقوقه بموجب هذه الاتفاقية أو أي "عملية بيع"، فيما عدا ما إذا كانت مثل هذه التكاليف أو المصاريف قد تكبدها الطرف الأول نتيجة لتعديده (الطرف الأول) أو تفریطه أو نتيجة للقوة القاهرة.

٤-٤ التزم الطرف الثاني بأن يتحمل جميع المصروفات المترتبة على بقاء السلعة في ملكيته بعد تاريخ التسليم من مصاريف التخزين والشحن والتأمين.

٥-٤ التزم الطرف الثاني بأن يتحمل جميع المصروفات المترتبة على بقاء السلعة في ملكيته بعد تاريخ التسليم من مصاريف التخزين والشحن والتأمين.

٦-٤ في حال رغبة الطرف الثاني تعجيل سداد بعض الثمن المؤجل أو كله قبل حلوله فيتم الاتفاق بين الطرفين على السداد المبكر في حينه، دون التزام من الطرف الأول بقبول ذلك أو بوضع مقدار معين أو نسبة من الدين المتعجل به، وعلى الطرف الثاني أن يقدم طلب السداد المبكر قبل خمسة أيام عمل من موعد السداد المبكر الذي يحدده.

٥- التنازل:

لا يعد عدم قيام أي من الطرفين في أي وقت بممارسة أي من الحقوق المكفولة له بموجب هذه الاتفاقية تنازلاً من جانبه عن ممارسة ذلك

الحق أو أي حق آخر في أي وقت بعد ذلك
٦- البطلان الجزئي:



إذا صار أي حكم في هذه الاتفاقية أو أصبحت أي "عملية بيع" بموجب هذه الاتفاقية غير مشروعة أو انتهى سريانها أو أصبحت غير قابلة للتطبيق في أي حال، فإن ذلك لا يؤثر على صلاحية أو إلزامية بقية بنود هذه الاتفاقية أو أي "عملية بيع" أخرى.

٧- الإحالة:

لا يحق لأي طرف من طرفي هذه الاتفاقية أن يحيل أو يتل أياً من حقوقه أو مكاسبه أو التزاماته الناشئة بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب أي "عملية بيع" دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر.

٨- إسقاط الفوائد الربوية:

هذه الاتفاقية لا تشتمل - ولا يجوز أن تشتمل في أي نص منها - على فائدة ربوية أياً كان اسمها أو تبريرها بما في ذلك غرامات التأخير على الدين، ولا يفسر أي نص منها بذلك، ولا يعتد الطرفان بأي فائدة ربوية سواء أكانت بحكم أم بتفسير أم بعرف أم بغير ذلك، وأي شيء يطرأ من هذا القبيل يكون باطلاً.

٩- التحاكم

كل خلاف ينشأ بين الطرفين في هذا العقد إذا لم يمكن حله بالطرق الودية فيما بينهما، يكون الفصل فيه من قبل الجهة القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية؛ بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

١٠- التبليغات:

١٠-١ أي تبليغ يصدر بناءً على هذه الاتفاقية يكون كتابة، ويتم بشأنه استعمال التفاصيل الواردة أدناه أو استعمال أي رقم توكس أو فاكس يكون أي من الطرفين قد أعطاه سلفاً للطرف الآخر.

الطرف الثاني إلى (الطرف الأول)

هاتف رقم: هاتف رقم:

تلكس رقم: تلكس رقم:

فاكس رقم: فاكس رقم:

عناية: عناية:

بريد الكتروني: بريد الكتروني:

١٠-٢ يعد التبليغ بالتلكس أو الفاكس المسجل بالهاتف نافذاً عند وقت الاتصال، شريطة أن تتم الاستجابة وفق رقم الاستجابة الصحيح بالنسبة للتلكس، أو عند تسلم إيصال تأكيد الإرسال بالنسبة للفاكس.

١١- نسخ الاتفاقية :

صدرت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين ومتماثلتين موقعتين من قبل الطرفين ويبد كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها.

الطرف الأول: الطرف الثاني:

(عنه) (عنه)

الاسم: الاسم:

التوقيع: التوقيع:

الصفة: الصفة:

التاريخ: التاريخ:



الملحق الأول
إبداء رغبة في عملية بيع

التاريخ/.../....
الوقت (بالساعة والدقيقة):
من:
إلى:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:-

١- بالإشارة إلى اتفاقية بيع سلع على عملاء الخزينة المؤرخة في/.../..... بيننا وبينكم، فإن المصطلحات المعروفة في الاتفاقية تكون لها المعاني نفسها إذا وردت في هذا الملحق.

٢- إعمالاً للمادة (٢-١) من الاتفاقية فإننا نبدى لكم رغبتنا في شرائنا/ بيعنا منكم السلع الموضحة أدناه وفقاً لما يأتي:

- نوع السلع ووصفها (.....).
- ثمن الشراء:.....
- نسبة الربح:.....
- ثمن البيع:.....
- تاريخ السداد:.....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الاسم:
التوقيع:



الملحق الثاني
نموذج إيجاب البائع

الوقت (بالساعة والدقيقة):

من: (الطرف الأول)

إلى: (الطرف الثاني)

للعناية:

١. بناء على اتفاقية بيع سلع على عملاء الخزينة المبرمة بيننا وبينكم بتاريخ, وإشارة إلى إبداء رغبتكم في شراء سلع منا فإننا قد بعناكم ما يأتي:

أولاً: السلعة و كميتها:

ثانياً: الأوصاف والجودة: بموجب مستندات التعيين المرفق نسخة منها إليكم.

ثالثاً: مستندات التعيين: (تحدد مستندات التعيين الخاصة بالسلع المشتراة بموجب هذه العملية).

رابعاً: مكان التخزين

خامساً: ثمن الشراء: عن كل

سادساً: نسبة الربح:

سابعاً: ثمن البيع: عن كل

ثامناً: تاريخ التسليم .../.../...

تاسعاً: تاريخ السداد .../.../...

٢. يكون سدادكم للثمن على النحو الآتي:

() خصماً من حسابكم ذي الرقم أو أي حسابات أخرى لكم لدى

() إيداعاً في حسابنا ذي الرقم لدى

٣. وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية بيع سلع على عملاء الخزينة المشار إليها أعلاه فإن "عملية بيع" ستعقد عند قبولكم الموافقة لإيجابنا هذا، وتنتقل إليكم ملكية السلع بحقوقها و مخاطرات أسعارها.

٤. نؤكد لكم أننا نملك السلع المذكورة، وأنها متعينة عند إصدارنا هذا الإيجاب بموجب مستندات التعيين المرفقة.

٥. في حال رغبتكم في الاحتفاظ بالسلعة في مكانها أو تسليمها من مكانها: فإنكم تلتزمون بتحمل كل ما يترتب على ذلك كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك ، وسيتم خصم أي مبالغ مرتبة عليكم بشأن ذلك من حسابكم لدينا مباشرة.

عن الطرف الأول:

الاسم :

التوقيع :



الملحق الثالث
نموذج قبول المشتري

التاريخ:/.../...

الوقت (بالساعة والدقيقة):

من: (الطرف الثاني)

إلى: (الطرف الأول)

لناية:

١. بناء على اتفاقية بيع سلع على عملاء الخزينة المبرمة بيننا وبينكم بتاريخ, وبناء على إيجابكم "إيجاب البائع" بتاريخ, فإننا قد اشترينا منكم الآتي:

أولاً: السلعة و كميتها:

ثانياً: الأوصاف والجودة: حسب ما ورد في إيجابكم.

ثالثاً: مستندات التعيين: (تحدد مستندات التعيين الخاصة بالسلع المشتراة بموجب هذه العملية).

رابعاً: مكان التخزين:

خامساً: ثمن الشراء: عن كل

سادساً: نسبة الربح:

سابعاً: ثمن البيع: عن كل

ثامناً: تاريخ التسليم:/.../...

تاسعاً: تاريخ السداد:/.../...

٢. يكون سدادنا للثمن على النحو المبين في إيجابكم، ويتم ذلك:

() بالخخص من حسابنا لديكم ذي الرقم

() بالإيداع في حسابكم ذي الرقم لدى

٣. بقبولنا هذا نتعهد "عملية بيع" وفقاً وطبقاً للشروط الواردة في اتفاقية بيع سلع على عملاء الخزينة المشار إليها أعلاه، ونتحمل كل ما يترتب على ملكية السلع من مخاطر الأسعار وغيرها.

٤. نرغب في:

() الاحتفاظ بالسلعة في مكانها، ولنلتزم بتحمل كل ما يترتب على ذلك كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك، ونفوضكم بخخص أي مبالغ مترتبة علينا بشأن ذلك من حسابنا لديكم مباشرة.

() تسليم السلعة من مكانها، ولنلتزم بتحمل كل ما يترتب على ذلك كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك، ونفوضكم بخخص أي مبالغ مترتبة علينا بشأن ذلك من حسابنا لديكم مباشرة.

() بيع السلعة في السوق -عن طريقكم- بعد توكيلنا لكم بذلك في وقت لاحق.

عن الطرف الثاني:

الاسم: التوقيع:



الملحق الرابع
نموذج تأكيد إيجاب البائع

التاريخ: .../.../...

الوقت (بالساعة والدقيقة):

من: (الطرف الأول)

إلى: (الطرف الثاني)

لناية:

١. إشارة إلى اتفاقية بيع سلع على عملاء الخزينة المبرمة بيننا وبينكم بتاريخ, فإننا نؤكد لكم إيجابنا بالبيع الذي تم في محادثتنا

معكم هاتفياً بتاريخ الساعة ... على ما يأتي:

أولاً: السلعة و كميتها:

ثانياً: الأوصاف والجودة: بموجب مستندات التعيين المرسل نسخة منها إليكم.

ثالثاً: مستندات التعيين المرسل: (تحدد مستندات التعيين الخاصة بالسلع المشتراة بموجب هذه العملية).

رابعاً: مكان التخزين

خامساً: ثمن الشراء: عن كل

سادساً: نسبة الربح:

سابعاً: ثمن البيع: عن كل

ثامناً: تاريخ التسليم .../.../...

تاسعاً: تاريخ السداد .../.../...

٢. يكون سدادكم للثمن على النحو الآتي:

() خصماً من حسابكم ذي الرقم أو أي حسابات أخرى لكم لدى

() إيداعاً في حسابنا ذي الرقم لدى

٣. نؤكد لكم أننا نملك السلع المذكورة، وأنها متعينة عند إصدارنا الإيجاب هاتفياً بموجب مستندات التعيين المرسل لكم.

٤. في حال رغبتكم في الاحتفاظ بالسلعة في مكانها أو تسليمها من مكانها، فإنكم تلتزمون بتحمل كل ما يترتب على ذلك

كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك ، وسيتم خصم أي مبالغ مترتبة عليكم بشأن ذلك من حسابكم لدينا مباشرة.

عن الطرف الأول:

الاسم : التوقيع:

الملحق الخامس
نموذج تأكيد قبول المشتري

التاريخ: .../.../...

الوقت (بالساعة والدقيقة):

من: (الطرف الثاني)

إلى: (الطرف الأول)

لعناية:

١. إشارة إلى اتفاقية بيع سلع على عملاء اخزينة الميرمة بيننا وبينكم بتاريخ, فإننا نؤكد قبولنا الذي تم في محادثتنا معكم

هاتفياً بتاريخ .../.../... الساعة على ما يأتي:

أولاً: السلعة و كميتها:

ثانياً: الأوصاف والجودة: حسب ما ورد في إيجابكم.

ثالثاً: مستندات التعيين المرسله: (تحدد مستندات التعيين الخاصة بالسلع المشتراة بموجب هذه العملية).

رابعاً: مكان التخزين

خامساً: ثمن الشراء: عن كل

سادساً: نسبة الربح:

سابعاً: ثمن البيع: عن كل

ثامناً: تاريخ التسليم: .../.../...

تاسعاً: تاريخ السداد: .../.../...

٢. يكون سدادنا للثمن على النحو المبين في إيجابكم، ويتم ذلك:

() بالخخص من حسابنا لديكم ذي الرقم

() بالإيداع في حسابكم ذي الرقم لدى

٣. تمت "عملية بيع" بقبولنا المبلغ لكم عن طريق المكالمة الهاتفية المشار إليها أعلاه، ويعد هذا النموذج تأكيداً لذلك، وتحمل كل

ما يترتب على ملكية السلع من مخاطر الأسعار وغيرها.

٤. نرغب في:

() الاحتفاظ بالسلعة في مكانها، ولنلتزم بتحمل كل ما يترتب على ذلك كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك، ونفوضكم بخصم

أي مبالغ مترتبة علينا بشأن ذلك من حسابنا لديكم مباشرة.

() تسلم السلعة من مكانها، ولنلتزم بتحمل كل ما يترتب على ذلك كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك، ونفوضكم بخصم أي

مبالغ مترتبة علينا بشأن ذلك من حسابنا لديكم مباشرة.

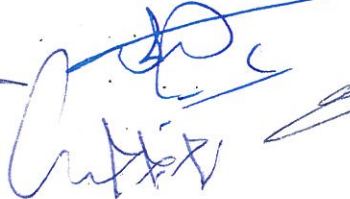
() بيع السلعة في السوق - عن طريقكم - بعد توكيلنا لكم بذلك في وقت لاحق.

عن الطرف الثاني

الاسم:

التوقيع:






الملحق السادس
توكيل بالبيع

التاريخ: .../.../...

الوقت: (بالساعة والدقيقة):

من:

إلى: المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إشارة إلى تملكنا كمية التي اشتريناها منكم بالعملة ذات الرقم والتاريخ .../.../.....، والمتعينة بموجب مستندات التعيين المرسلة إلينا من قبلكم، ونظراً لرغبتنا في بيع تلك البضاعة ولخيرتكم في هذا المجال؛ فإننا نوكلكم ببيعها - نيابة عنا - على غيركم وعلى غير المورد الذي اشتريتموها منه، على أن يكون ذلك البيع بيعاً حلالاً بثمن إجمالي لا يقل عن (.....).

ريال سعودي تقريباً بما في ذلك المصروفات المتعلقة ببيع تلك البضاعة.

وقد وكلناكم في تسلم ثمن تلك البضاعة وإيداعه في:

() حسابنا لديكم ذي الرقم بفرع

() حسابنا ذي الرقم لدى ومن ثم إفادتنا بذلك.

شاكرين لكم حسن تعاملكم.

اسم العميل الموكل:

التوقيع:



الملحق السابع
نموذج أمر تسليم

مرجعنا:

من: (البائع)

إلى: (المورد)

عناية:

التاريخ:

إنفاذاً لعناية البيع المبرمة في تاريخ مع (اسم العميل)

للسلع الكمية الوثائق

فإننا نعهدكم:

١- تسليم مستندات الملكية إلى (العميل)

٢- أو أن تقرموا بتسجيل الملكية لصالحه وفقاً لتعليماته.

مع ثمنائنا الطيبة.

وقع عليها

باسم ونيابة عن

نعناية (العميل) لمعلوماتهم.